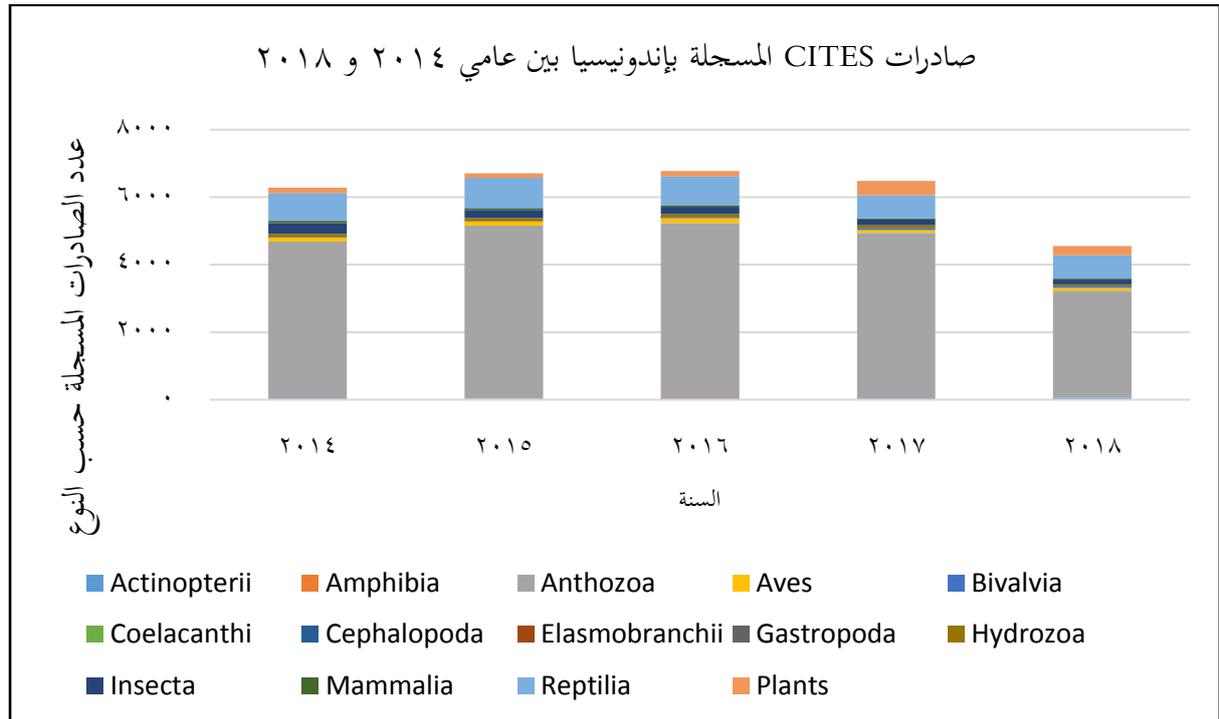


كجزء من زمالة الريادة الممولة من مجلس بحوث الفنون والعلوم الإنسانية للنظر في تطبيق والامتثال لاتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، تم تحديد واختيار ثلاث حالات دراسية للممارسة المثلى واستخلاص الدروس المستفادة، وكانت الحالة الدراسية الثانية هي دولة إندونيسيا.

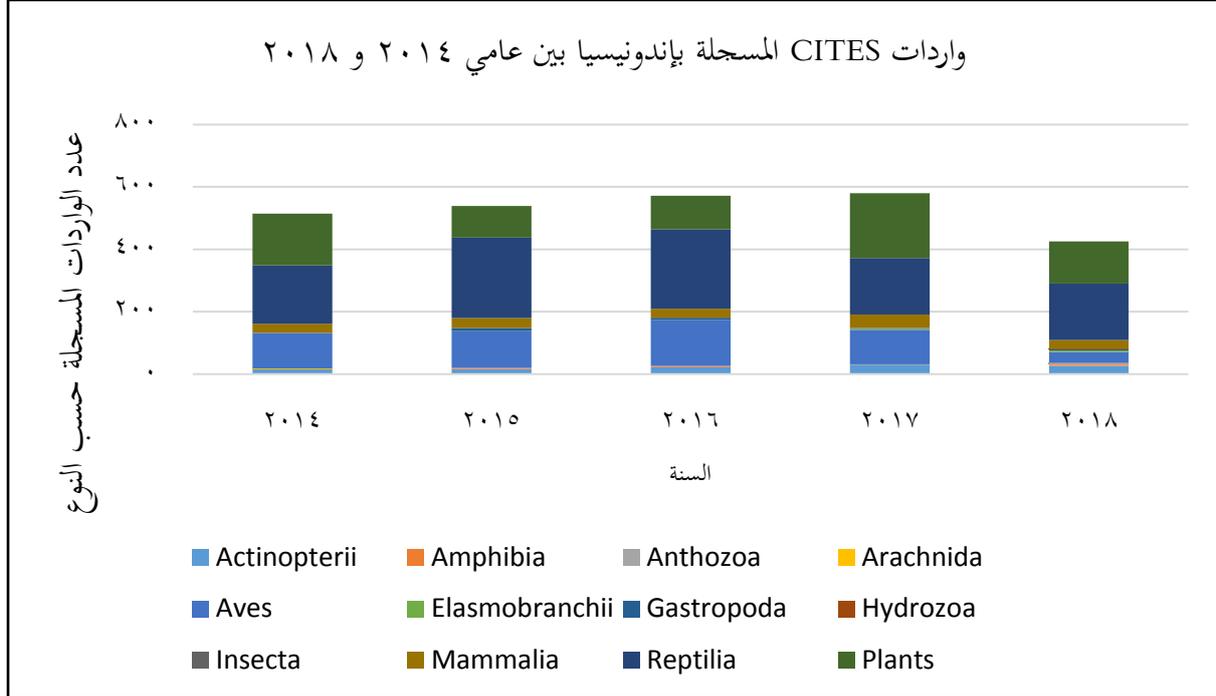
مثل باقي الحالات الدراسية، اعتبر المشاركون مجهولي الهوية في الجولة الأولى من الاستقصاء التكراري بطريقة Delphi تطبيق إندونيسيا لاتفاقية CITES جيداً. على الرغم من ذلك، فإن المقابلات التي تمت مع الخبراء من إندونيسيا كشفت أن تطبيق إندونيسيا لاتفاقية CITES بصفة عامة يعتبر حالة دروس مستفادة أكثر من كونه حالة ممارسة مثلى. العدد الكبير من الأبحاث الأكاديمية المنشورة في مجال الحفظ، ولكن ليس في مجالات الدراسات القانونية وعلم الجريمة، تدعم تلك النتيجة التي تم التوصل إليها.

إندونيسيا مصنفة من ضمن دول الفئة الأولى طبقاً لمشروع التشريع الوطني (NLP) لاتفاقية CITES، على الرغم من أن تطبيق الاتفاقية لا يشمل الأنواع الغير محلية المدرجة في قوائم الاتفاقية. تطبيق اتفاقية CITES يتم من خلال عملية تداخل معقدة بين عشرة تشريعات مختلفة والتي تشمل أجزاء من الاتفاقية وكذلك قرارات رئاسية. القانون الإندونيسي يغطي حركة الأنواع المحمية قومياً داخل إندونيسيا وكذلك على مستوى التجارة الدولية.

إندونيسيا دولة مصدرة ومستوردة لأنواع الحياة البرية المدرجة في اتفاقية CITES. المنشورات الأكاديمية وكذلك تلك الغير رسمية تغطي بشكل جيد تفاصيل تصدير الزواحف من إندونيسيا، والتي تشكل نسبة كبيرة من الصادرات. على صعيد اخر، فإن التقرير الذي تم تسليمه للأمانة العامة، والذي يعطي نظرة أكثر شمولاً للتجارة في أنواع الحياة البرية المدرجة في اتفاقية CITES، يوضح أن نسبة كبيرة من الصادرات كانت من الشعاب المرجانية، كما هو موضح في الجدول الأول.



واردات إندونيسيا اقل تكراراً من صادراتها وتشمل كذلك أنواع مختلفة. الزواحف والنباتات يمثلان نسبة كبيرة من الواردات، كما هو موضح في الجدول الثاني.



طبقا للقانون الخامس، اصطياد وقتل الحيوانات البرية بصفة عامة لا يعتبر مخالفا للقانون، باستثناء الأنواع المحمية. تشريعات الاتفاقية تمنع أيضا أن يتم:

- نقل أو المتاجرة بأي حيوانات محمية غير حية.
- نقل أي نوع من أنواع الحيوانات المحمية من منطقة إلى أخرى داخل إندونيسيا، وكذلك نقلها إلى خارج إندونيسيا.
- الاحتفاظ أو التملك أو المتاجرة بجلود أو أي جزء من أجزاء جسد الحيوانات المحمية أو أي بضائع مصنوعة من تلك الأجزاء، أو نقل تلك الأجزاء والبضائع المصنوعة منها من منطقة إلى أخرى داخل إندونيسيا، أو نقلها إلى خارج إندونيسيا.
- أخذ، تدمير، الاحتفاظ، أو المتاجرة ببيض وأعشاش أي نوع من أنواع الكائنات المحمية.
- قطع الأشجار بطريقة غير قانونية (قانون تدمير الغابات).
- نقل، تفرغ، أو تملك ما ينتج عن قطع منطقة غابات بدون تصريح.

بالنسبة للعقوبات، فأقصى عقوبة للصيد الغير قانوني لأنواع الحياة البرية المدرجة في اتفاقية CITES هي السجن لمدة خمس سنوات أو غرامة مبلغ ١٠٠ مليون روبية (٧٧٥٠ دولار أمريكي) أو كليهما. العقوبات الموقعة على الشركات اعلى من تلك الموقعة على الافراد، خصوصا فيما يخص التعدي على الغابات. في الواقع، فإن احكام السجن لا تتجاوز عدة أسابيع أو يقوم المحكوم عليهم برشوة افراد القانون حتى لا يتم معاقبتهم (DLA Piper 2015). الحياة البرية والأدلة يمكن مصادرتها وتصبح ملكا للولاية.

الممارسة المثلى والدروس المستفادة

من إندونيسيا يمكن ملاحظة الآتي:

- مراقبة حركة الحياة البرية والمتاجرة فيها بين الولايات (المقاطعات) يمكن أن يساعد في تطبيق الاتفاقية.
- التحديد السنوي للخصص يعتبر هاما في الإدارة العامة لاتفاقية CITES.

بالنسبة للدروس التي يمكن ان يستفيد بها مجتمع CITES:

- الدول المستوردة يجب أن تتأني وتطلب دليلا على عدم الضرر (non-detriment findings) من المصدر بأن تصدير تلك الفصيلة من الحياة البرية لن يؤثر على فرص نجاحها (يؤدي إلى الانقراض).
- مخاطر وثغرات تربية وتوليد الحياة البرية في الأسر والتكاثر الاصطناعي تحتاج إلى اهتمام عاجل حيث انها توفر وسائل لتدوير الحياة البرية والإنتاج الصناعي للفصائل المحمية.